

الاختلالات العالمية الكبرى : أسبابها ، مخاطرها وكيفية امتصاصها

مسعود مجيطنه: أستاذ محاضر بجامعة الجزائر
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
والعلوم التجارية

ملخص

هذه المقالة هي مقارنة تحليلية لتطور موازين القوى الناجم عن الاختلالات الكبرى التي يعرفها العالم في الوقت الراهن . كل الدلائل والمؤشرات تبين بأنه لا شيء يوحي في المدى المنظور بأن المعدلات القياسية لنمو الاقتصاد الصيني ستتوقف؛ بل على العكس فإنها ستستمر على غرار ما كانت عليه خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إن تطور ميزان القوى الاقتصادية في صالح الصين لن يكون مقتصرًا على الجانب الاقتصادي فقط، بل سيشمل الجوانب الأخرى: العلمي والتكنولوجي والعسكري والدبلوماسي وغيرها. إن مثل هذه التطورات هي أمر مقلق جدًا للغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. من المؤكد أن هذه الأخيرة ستسعى جاهدة للحيلولة دون احتلال الصين مستقبلاً مركز الصدارة في العالم.

الكلمات المفتاحية: الاختلالات العالمية الكبرى، اختلالات الحسابات الجارية، اختلال بين الاستثمار والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية، تطور موازين القوى الدولية، الوضعية الخارجية الصافية للولايات المتحدة الأمريكية، سعر الصرف، وفرة الادخار في دول ناشئة.

Abstract:

Cet article est une approche en termes de rapports de force internationaux des grands déséquilibres mondiaux actuels. A l'exception de l'arrivée du pic pétrolier, beaucoup d'indicateurs économiques montrent que les taux de croissance économiques records de la chine connaîtront un recul à terme. Il est vrai que la lutte entre la chine et l'occident, les états unis en tête, ira en s'exacerbant au cours des décennies à venir, surtout autour des questions de change et des réformes économiques structurelles. Cependant, l'évolution des rapports de forces actuels en faveur de la chine ne se limitera pas uniquement au domaine économique, mais il s'étendra aux sciences et technologies, au militaire et à la diplomatie et à bien d'autres secteurs. En général, le fait que la croissance économique chinoise s'appuie sur des facteurs économiques solides, force est, de prédire que cette croissance devrait se poursuivre à un rythme soutenu au cours des trois prochaines décennies encore. Evidement, cette performance économique chinoise ne va pas sans inquiéter le monde occidental et plus particulièrement les USA qui tenteront par tous les moyens d'empêcher la Chine d'occuper la première place mondiale et de remodeler le monde selon ses propres intérêts nationaux. Par voie de conséquence, quoi qu'il en soit, les USA pourraient réussir à retarder, voir ralentir le processus de rattrapage de l'occident par la chine.

مقدمة

في البداية، وفي سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، والتي لم يتم تجاوزها بعد، ينبغي التأكيد على أن الاختلالات الاقتصادية الكبرى لا تقتصر على المستوى الدولي، بل هي توجد على المستوى المحلي، ويعاني منها العديد من دول العالم، وهي لا تقل أهمية عن الأولى. كما تجدر الإشارة إلى أن عبارة "الاختلالات العالمية الكبرى" لا تعني اختلال الحسابات الجارية وحدها، بل هناك أنواع أخرى، كالاختلال بين الادخار والاستثمار.

يكن جوهر الاختلالات العالمية الكبرى في اختلالات الحسابات الجارية، وهو يكتسي أهمية قصوى ليس فقط بسبب اتساع نطاقها وكيفية تمويلها، بل وبسبب ما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي - خاصة في حالة حصول تصحيح عنيف وفجائي لها من طرف قوى السوق -؛ وكذلك بسبب تأثيراتها البالغة على تطور موازين القوى الدولية في المستقبل، وخاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، واحتمال حصول مواجهة اقتصادية بينهما¹. هذا وسيولي المقال اهتماما خاصا لهذه النقطة الأخيرة.

إذا كان أغلب الجامعيين والمسؤولين عن السياسات الاقتصادية في دول العالم يجمعون على الخطورة التي تمثلها الاختلالات العالمية الكبرى، وعلى كونها تشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه دول العالم في الوقت الراهن، فإنهم يختلفون اختلافا جذريا حول العوامل المعقدة المتسببة فيها، وكذلك حول الإجراءات اللازمة لامتصاصها. إن هاتين النقطتين هما من بين أهم النقاط التي ستركز عليها الاهتمام.

من خلال الدراسات التي أنجزت والنتائج التي أسفرت عنها المنتديات والقمم الدولية العديدة، يبدو أن صناع القرار على مستوى العالم مجمعين على أن دول العجز لن تكون قادرة على تحمل نتائج الأبعاد التي ستبلغها الاختلالات العالمية الحالية إذا هي استمرت لسنوات أخرى. وعليه فإنه من الضروري العمل جماعيا، وبتنسيق دولي، على معالجتها، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية الجريئة اللازمة. إن الخطر الكبير الذي

تنطوي عليه الاختلالات العالمية الكبرى هو أنها بقدر ما تستمر في التراكم أكثر بقدر ما يصبح مخطر حصول تصحيح عنيف كثر احتمالا، وكلفتها على الاقتصاد العالمي أكبر. إن إطار الدراسة سيركز أساسا على دول الفائض ممثلة أساسا في الصين، باعتبارها صاحبة أكبر الفوائض (23% من عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003)²؛ ودول العجز ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار عجز حسابها الجاري هو المكون الرئيسي للاختلالات الاقتصادية العالمية، وهو المتسبب الرئيسي فيها. أما السبب الثاني لاقتصار الدراسة أساسا على اختلال الحسابات الجارية للبلدين المذكورين، فيعود إلى كون تطور ميزان القوى فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من المحتمل جدا أن يؤدي بالعالم إلى ولادة عسيرة لتعددية قطبية جديدة. نقول ولادة عسيرة لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بسهولة المنازعة في انفرادها بقيادة العالم، وهي النقاط الأخرى التي سنوليها أهمية خاصة. تتطلب المعالجة الجادة للموضوع تحديد إطار مفاهيمي لها، وهو ما يتضمنه المطلب الأول.

يتضمن المقال مقدمة وستة مطالب، تمت هيكلتها على النحو التالي:

تبرز المقدمة مختلف الجوانب الهامة لموضوع الاختلالات العالمية الكبرى، مع التركيز على حالة تطور الوضعية المالية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع باقي العالم. نخصص المطلب الأول لتحديد وعرض الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة. نتناول في المطلب الثاني ماهية وأهمية الاختلالات العالمية الكبرى. يكون المطلب الثالث عبارة عن عرض تحليلي للعوامل الرئيسية المفسرة للاختلالات العالمية. في المطلب الرابع نتعرض للمخاطر التي تنطوي عليها اختلالات الحسابات الجارية. وفي المطلب الخامس نتطرق إلى أهم الإجراءات اللازمة لمعالجة المشكلة. أما في المطلب السادس والأخير فسنحاول استشراف سيناريو المواجهة الاقتصادية المحتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتطور ميزان القوى الاقتصادية بينهما. في الأخير نقدم خلاصة ونتائج للدراسة.

I. الإطار المفاهيمي لمشكلة الاختلالات العالمية الكبرى

يلخص الحساب الجاري جميع الصفقات التي تتم بين دولة وباقي العالم خلال فترة محددة؛ ويتكون رصيده من عنصرين، هما: رصيد الميزان التجاري ورصيد الدخل. أما الأول، فهو عبارة عن الفرق بين إيرادات السلع والخدمات المصدرة ومدفوعات السلع والخدمات المستوردة. أما رصيد حساب الدخل فيتكون من فئتين ثانويتين من الإيرادات والمدفوعات الدولية: تتمثل الفئة الأولى في مدفوعات الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات الأجنبية الموجودة في حوزة مواطني هذا البلد. أما الفئة الثانية من الدخل فهي عبارة عن تحويلات الخواص، خاصة منهم المهاجرون. بالتالي فإن الحساب الجاري هو عبارة عن قياس للتدفقات النقدية فيما بين الدول. بالنسبة لحالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن رصيد الحساب الجاري في مجمله تقريباً هو رصيد تجاري باعتبار أن ميزان الدخل متوازن تقريباً خلال السنوات الأخيرة.

هل عندما يكون الحساب الجاري لدولة يسجل عجزاً، فهذا يعني كون إيراداتها من مختلف الصفقات الدولية غير كافية لتغطية مدفوعاته؛ أي أن الدولة تنفق أكثر من دخلها، مما يجعلها مضطرة للاقتراض من باقي العالم من أجل سد العجز. عندما ينظر إلى العجز من زاوية الاستهلاك، فإن الظاهرة تعني أن الدولة تستهلك أكثر مما تنتج، وهي في سبيل ذلك تلجأ إلى الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، ممولة إياها عن طريق الاقتراض الدولي. يوجد وصف ثانٍ لظاهرة العجز، وهو أن الدولة لا تدخر بالقدر الكافي لتغطية نفقاتها الاستثمارية. أحياناً يكون من الصعب تحديد مفهوم صافي الادخار الوطني، أي الفرق بين الادخار والاستثمار، بسبب كونه يعود لثلاثة أعوان اقتصاديين مختلفين، وهم: العائلات والمؤسسات والإدارات العمومية. عادة ما تكون قدرة العائلات على الادخار في الدول المتقدمة تفي باحتياجات المؤسسات من الأموال للأغراض الاستثمارية؛ وهو ما لا ينطبق على حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة. إذ تراجع صافي ادخار العائلات الأمريكية ليصبح سالباً ابتداءً من عام 2005. كما أن صافي ادخار

المؤسسات والإدارات العمومية أصبح هو الآخر سالباً خلال نفس الفترة. هذا الإطار المفاهيمي هو الذي سنعتمد عليه في دراسة الاختلالات العالمية الكبرى.

II- الاختلالات العالمية الكبرى : دلالتها وأهميتها

رغم كون عبارة "الاختلالات العالمية" تشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية القائمة الأمر الذي يجعلها شديدة التعقيد، إلا أنه عادة ما يقصد بها في الأدبيات الاقتصادية العجز المتعاضم في حساب العمليات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية، مقابل الفائض الضخم الذي تسجله بلدان ناشئة، على رأسها الصين³. حسب رودريغو دي راتو Rodrigo de Rato المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، فإن هذا النوع من الاختلالات يشكل معضلة حقيقية بالنسبة للاقتصاد العالمي⁴؛ ذلك نظراً للمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها بخصوص أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأصول المالية المحررة بعملة بلد العجز، أي الدولار. بعبارة واحدة، إن استمرار وجودها وتطوراتها يشكل خطراً كبيراً على نمو واستقرار الاقتصاد العالمي.

مع مطلع الستينيات من القرن العشرين، أخذ فائض الحساب الجاري الأمريكي يتراجع، وذلك تحت تأثير عوامل عدة، كان أهمها تدهور حساب تجارتها الخارجية. ففي عام 1971، ولأول مرة منذ 1893، تحول الفائض التجاري الأمريكي إلى عجز، الأمر الذي أدى بتاريخ 15 أوت من نفس السنة إلى القرار الشهير الذي اتخذته الرئيس نيكسون Nixon والقاضي بتوقيف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. لقد استمر هذا الميل في حساب التجارة الخارجية الأمريكية إلى غاية الآن، ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين. كما أن رصيد الحساب الجاري الأمريكي أخذ بدوره يتدهور، وذلك نتيجة لتضايف العجز التجاري مع تراجع الفائض في حساب الدخول. لقد ظهرت بوادر العجز في الحساب الجاري الأمريكي مع بداية الثمانينات من القرن المنصرم، لتتسارع أكثر فأكثر مع مطلع التسعينات، وذلك تحت تأثير عوامل إضافية جديدة، كان أهمها إعادة توطين العديد من الأنشطة الإنتاجية

الأمريكية في دول ناشئة⁵ : إما لكونها تريد الاستفادة من مزايا تنافسية، مثل انخفاض الأجور والضرائب والأعباء الاجتماعية وغيرها؛ أو لكونها ملوثة أريد التخلص منها في سياق الاقتصاد الجديد. لقد ازداد تفاقم العجز الجاري الأمريكي تفاقما كبيرا مع مطلع القرن الواحد والعشرين؛ إذ ارتفع من حوالي 220 مليار دولار عام 2001 إلى 668 مليار دولار عام 2004. ثم ارتفع إلى حوالي 805 مليار دولار عام 2005 و 864 مليار دولار عام 2006، ليتراجع إلى 784 مليار دولار عام 2007؛ وهو مرشح للتفاقم خلال السنوات القادمة. إن النقطة الجديرة بالاهتمام هنا هي أن التفاقم المتواصل في عجز الحساب الجاري قد حول الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام 1986 من دائن صافي إلى مدين صافي، بل إلى مدين صافي مثقل إزاء باقي العالم (بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25%)⁶. إنه حدث اقتصادي بالغ الأهمية، باعتباره يمثل منعرجا هاما في تاريخ تطور اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أنه عند نهاية عام 2009، بلغت قيمة مجموع الأصول الأمريكية الموجودة في حوزة الأجانب حوالي 16048 مليار دولار⁷، وهو مبلغ يفوق قيمة إجمالي الناتج الأمريكي السنوي لنفس السنة. هذا ويشبه بعض الاقتصاديين الأمريكيين المركز المالي للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي بوضعية المركز المالي لبريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية، أي عندما أخذ نجمها في الأفول⁸؛ وهل هي بداية أفول القوة الأمريكية؟ عند هذا المستوى من العرض، ينبغي أن نتساءل عن وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي خلال العقود القليلة القادمة؛ سيما وأن الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة عالية تمكنه، في حالة بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها، من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مركز الصدارة.

إن موضوع اختلالات الحسابات الجارية يشكل أحد أهم انشغالات المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في العالم، وذلك لأسباب عدة. إذ أن انسياب رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دولة العجز، أي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن يستمر في الفترة الزمنية الطويلة، بسبب كونها تؤدي بالمدىونية الخارجية الأمريكية إلى بلوغ حدودها

القصوى، مما قد يتسبب في فقدان ثقة الدائنين والمستثمرين في الدولار والأصول المالية الأمريكية. الأمر الذي من شأنه أن يعرض قيمتها للانهايار، ويؤدي بالاقتصاد العالمي إلى أزمة كبيرة لا أحد يعرف عواقبها ومنتهاها.

إن مثل هذه الاختلالات وما يترتب عنها من تراكم احتياطات العملات الصعبة قد يوفر لدول الفائض إمكانية تملك مؤسسات إستراتيجية، وهي حالة الصين مع بلدان غربية في الوقت الراهن. إن الفوارق الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، خاصة منها الآسيوية، وما يلزمها من اختلالات في الحسابات الجارية، لا تجد التعبير عن نفسها فقط في تراكم الاحتياطيات من العملة الصعبة، بل وفي تطور موازين القوى الدولية لصالح بلدان ناشئة، على رأسها الصين. إن استمرار مثل هذه التطورات خلال السنوات القادمة أمر مقلق للغاية بالنسبة للقوى الاقتصادية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

III- أسباب اختلالات الحسابات الجارية

هل تعود أسباب الاختلالات العالمية إلى السياسات الماكرواقتصادية السيئة المنتهجة في دول العجز والفائض، أم أنها تعود إلى قرارات المتعاملين الاقتصاديين في السوق؟ تشكل الأسباب موضوع اختلاف كبير فيما بين الجامعيين والمسؤولين عن السياسات الاقتصادية، ويعود ذلك بكل تأكيد إلى تعددها وتعقدها. شكلت مجموعة من العوامل المفسرة للاختلالات العالمية موضوع دراسات أنجزت، وكان من أهمها: أثر الثروة *effet richesse*، عدم واقعية أسعار الصرف، الاختلال بين الادخار والاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية، الوفرة المفرطة للادخار في الدول الناشئة، السياسات النقدية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية، نمو الإنتاجية الأمريكية بوتيرة أعلى. وأخيرا عملية لحاق *processus de rattrapage* الاقتصاديات الناشئة بالاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. في تقديرنا، إن العامل الأخير هو الأهم في تفسير ظاهرة الاختلالات العالمية؛ لذلك سنوليها اهتماما خاصا. فيما يلي نقوم بعرض تحليلي لمختلف هذه العوامل.

1- أثر الثروة effet de richesse

منذ نهاية التسعينات إلى غاية الآن، عرفت ثروة العائلات الأمريكية نموا معتبرا دون جهد يبذل في مقابل ذلك؛ وذلك تحت التأثير المزدوج للتضخم الذي عرفتته أسعار الأصول المالية، ثم أسعار السكن في مرحلة تالية. إنها الظاهرة التي يصطلح عليها بعبارة "أثر الثروة". effet de richesse أدى أثر الثروة إلى تولد فكرة لدى العائلات الأمريكية مفادها استمرار الزيادة في ثروتها في المستقبل، مما أدى بدوره إلى زيادة ميلها الاستهلاكي، ليصبح هذا الأخير عند نهاية 2005 يساوي الواحد الصحيح، وهو ما يعني انعدام قدرتها على الادخار⁹. إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الأمريكية له تأثير مباشر على الحساب الجاري لبلدهم، وذلك من خلال قناتي الواردات من السلع والخدمات الأجنبية والاستثمار الأجنبي؛ وهو ما يفسر جزئيا استمرار تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي خلال الفترة المذكورة. ازداد دور قناة الواردات من السلع والخدمات في تفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي بسبب إعادة توطيد أنشطة إنتاجية كثيرة في باقي العالم ليتم لاحقا استيراد منتجاتها إلى السوق الأمريكية¹⁰. نظرا لندرة الادخار الخاص والعمومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تمويل عجز الحساب الجاري عادة ما يتم من خلال قيام مؤسسات دول الفائض بتوظيف احتياطاتها من العملة الصعبة في سندات الخزينة الأمريكية. بذلك تكون دول الفائض، خاصة منها الآسيوية، قد مولت العجز الجاري الأمريكي وفي نفس الوقت حافظت على ثبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار من أجل تحسين القدرة التنافسية لصادراتها.

2- أسعار الصرف لا تعكس الأساسيات الاقتصادية

في الوقت الذي تسجل فيه الصين فائضا تجاريا معتبرا مع الولايات المتحدة الأمريكية، تسجل كذلك عجزا معتبرا هو الآخر لكن بدرجة أقل مع الدول الآسيوية الناشئة، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن الدول الآسيوية الناشئة تسجل فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الفائض الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية يساوي على الأقل ضعف فائض الدول الآسيوية مع نفس الدولة. بصفة

عامة، فإن العديد من الدراسات تبين بأن أسعار صرف عملات الدول الآسيوية الناشئة لا تعكس أساسياتها الاقتصادية. *fondamentaux économiques*. أن تطور أسعار صرف عملات هذه الدول لم يكن يعكس التحسن الذي عرفته اقتصادياتها، خاصة خلال العقد الموالي لأزمة 1997. بخصوص اليوان الصيني، وحسب بعض الاقتصاديين، فإن قيمته هي دون مستوى الأساسيات الاقتصادية الصينية بحوالي 40% على الأقل؛ وذلك على الرغم من تحسنه مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2008 بحوالي 20%¹² نتيجة الإجراء التصحيحي الذي قامت به السلطات النقدية الصينية بتاريخ 21 يوليو 2005¹³. أكيد أن تعويم اليوان من شأنه أن يقلص من القدرة التنافسية للصادرات الصينية، لكن ليس من الحتمي أن يؤدي إلى تراجع صادراتها، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة العجز عن جدارة. وحتى في حالة حصول تراجع نسبي في الصادرات فهل سيكون ذلك لامتناس الفوائض الكبيرة في حسابها الجاري؟ بكل تأكيد أن الجواب بالنفي، وذلك أي كان التحسن في قيمة اليوان، لأن كون هذا الأخير مقيما بأقل من القيمة التي تعكس الأساسيات الاقتصادية الصينية لا يفسر الفائض في الحساب الجاري الصيني إلا جزئيا. لكن يبقى تصحيح أسعار الصرف له أهميته في التقليل من حجم الاختلالات. في دراسة قام بها بلانشارد Blanchard وجيفازي Givazzi وسي Sa في عام 2005، تبين بأن تخفيضا معتبرا قدره 40 إلى 90% في قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات دول الفائض، قد يكون كافيا لتصحيح الاختلال في الحساب الجاري الأمريكي، أي جعل مستوى العجز قابلا للتحمل وليس التخلص منه كلية¹⁴؛ وهي نفس النتيجة التي توصل إليها إدوارد Edwards من خلال دراسة قام بها في نفس السنة. لكن ينبغي التساؤل عما إذا كان التخفيض في قيمة الدولار بهذا القدر الكبير ممكنا من الناحية العملية؛ وذلك نظرا لتأثيراته البالغة على كل من بنية الدخل والأصول المالية المحررة بالدولار، ومن ثم على ثقة دول العالم فيه؟

خلاصة القول هي أن عدم عكس أسعار صرف عملات دول العجز والفائض لأساسيات اقتصادياتها لا يتسبب إلا في جزء بسيط نسبيا من الاختلالات العالمية الكبرى. كما أن

تصحيحها ينبغي أن يتم وفق مقارنة منهجية متعددة الأطراف لا ثنائية كما تدل عليه وتريده الاتهامات الأمريكية والأوروبية للصين.

إن تبني المقاربة الجماعية للتصحيح تكتسي أهمية أكبر من المقاربة الثنائية، إذ أنها ستكون حقا بمثابة بعث إشارة إيجابية واضحة للأسواق النقدية والمالية، يكون من شأنها التقليل من مخاطر حدوث تصحيح عنيف لها تضطلع به قوى السوق.

3. مثانة وتفوق نمو إنتاجية الاقتصاد الأمريكي

كان للتطورات الهيكلية الهامة التي عرفها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين تأثيرا بالغاً على تفاقم حساب عملياتها الجارية؛ وكان أهمها يتمثل فيما يلي:

- إعادة توطین العديد من الأنشطة الصناعية، خاصة منها الملوثة، وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير "الاقتصاد الجديد" *la nouvelle économie* المتمثل أساساً في قطاع البرمجيات وخدمات الاتصالات والمنتجات المالية التي تقوم على الاختراعات والابتكارات الجديدة؛ وحيث من المنطقي أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية فيها ميزة نسبية يضمنها لها تفوقها في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. لكن يبدو أنه إلى حد الآن، وبعد مرور ما لا يقل عن عقدين من الزمن، لم تفلح الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية إحلال الاقتصاد الجديد محل الاقتصاد القديم. إذ أن حساب الخدمات الأمريكي عرف تراجعاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة، وهو لا يحقق سوى فائضاً بسيطاً اليوم¹⁵. بالتالي فإن الزيادة في الصادرات الأمريكية من خدمات الاقتصاد الجديد إلى حد الآن ليست كافية لتغطية الزيادة في وارداتها من السلع المصنعة، والتي تعتبر في جزء هام منها عبارة عن صادرات أنشطة صناعية أمريكية تمت إعادة توطینها في دول ناشئة، مما أدى إلى استمرار تفاقم عجز حساب عملياتها الجارية خلال السنوات الأخيرة¹⁶. الجدير بالذكر أن هذا الميل في حساب العمليات الجارية مرشح للاستمرار في المستقبل ما لم تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- نظريا، وحسب العديد من الدراسات التطبيقية التي أنجزت خلال الفترة الأخيرة، فإن تفوق دولة ما على شركائها التجاريين من حيث معدل نمو إنتاجيتها، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تفاقم حساب عملياتها الجارية بقدر معتبر؛ ويتم ذلك من خلال آليتين: الأولى، و تتمثل في حصول زيادة في الدخل الدائم للعائلات والمؤسسات، الأمر الذي يحدث تراجعاً في الادخار وزيادة في الاستهلاك الخاص بما فيه الواردات. وأما الآلية الثانية، فتتمثل في كون زيادة مردودية المؤسسات الاقتصادية بسبب تحسن الإنتاجية، وتعزز ثقة المستثمر الأجنبي في ذلك من شأنهما تحسين جاذبية الاقتصاد الأمريكي لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعلها تتدفق بالقدر اللازم لسد الزيادة في عجز الحساب الجاري. بصفة عامة، وحسب العديد من الدراسات التطبيقية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، فإن مثانة الإنتاجية الأمريكية وتفوق نموها على غالبية شركائها التجاريين يتسبب في حوالي 33 % من عجز حسابها الجاري¹⁷.

4- العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية

عرف عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية تفاقماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة؛ بحيث قفز من حوالي 4% كمتوسط خلال الفترة 2002-2006 إلى 9.9% عام 2009، وذلك بسبب ضخامة برنامجي الإنعاش الاقتصادي للرئيسين بوش وأوباما. بينت دراسات تطبيقية أجريت بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين عجز الميزانية الفيدرالية وعجز الحساب الجاري في الظروف الاقتصادية العادية؛ وهي حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات. إذ كان الحساب الجاري الأمريكي في حالة توازن، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الميزانية الفيدرالية الأمريكية تعاني من عجز كبير بسبب برنامج "حرب النجوم" *guerre des étoiles*. يفسر مثل ذلك التوازن في الحساب الجاري بعاملين أساسيين هما: كون صافي عوائد الدخول موجبا، والادخار العائلي معتبرا رغم ميله للانخفاض بسبب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المنتهجة آنذاك. أما خلال السنوات التي تلت الفترة المذكورة، وبصفة خاصة منذ 2001، فإنه نظرا لتضافر عدة عوامل، وهي: التراجع المذهل في ادخار العائلات الأمريكية، تراجع حساب صافي

الدخول على مستوى الحساب الجاري، عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي باعتباره تضخمي في الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، فإنه لم يبق من وسيلة لسد عجز الميزانية الفيدرالية إلا اللجوء إلى الادخار الأجنبي، خاصة وأنه ليس بالمتوفر فقط بل وأن دولة الفائض الرئيسية، أي الصين، وظفته من أجل تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها. وهو ما كان يتم من خلال المحافظة على قيمة عملتها الوطنية دون مستوياتها التوازني، وذلك من خلال الاستثمار بكثافة في أذون الخزانة الأمريكية.

5- الوفرة المفرطة في الادخار لدى دول الفائض

حسب فرضية "الوفرة المفرطة في الادخار العالمي" لابن برنانك Ben Bernanke، والتي تضمنتها دراسة قام بها عام 2005، لا يعود سبب العجز في الحساب الجاري الأمريكي أساسا إلى إفراط في الاستهلاك والاستثمار في دول العجز بل إلى إفراط في الادخار لدى دول الفائض، أي الدول الآسيوية والدول المصدرة للنفط. فدولة مثل الصين، حيث بلغ معدل الادخار خلال السنوات الأخيرة حوالي 50%، تتصف بقدرة استيعابية ضعيفة نسبيا، وذلك بسبب:

- تدني مستوى استهلاكها بسبب مستوى التغطية الضعيف لكل من نظام التأمين الاجتماعي ونظام التقاعد؛

- نقص الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة technologie de pointe بسبب ضعف تشجيع نظام الائتمان على ذلك؛

هذه الفرضية لا تستند إلى أساس صحيح، لأن زيادة مستوى الاستهلاك في الدول الآسيوية لن تؤدي بالضرورة إلى زيادة الصادرات الأمريكية. بل على العكس من ذلك، فإنه نظرا للقدرة التنافسية للمنتجات الآسيوية، فإن أية زيادة في طلبها ستكون أساسا على منتجاتها.

6- السياسات النقدية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية

من أجل سد العجز في القدرة الشرائية التي عرفتتها كتلة الأجور بسبب إعادة توزيع

الثروة الوطنية والدخل لصالح شرائح اجتماعية ضيقة¹⁸، خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، ومن أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي العالية التي عرفها الاقتصاد الأمريكي خلال عقد التسعينات، انتهجت السلطات الأمريكية سياسة نقدية توسعية خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، وذلك من خلال الإبقاء على معدلات الفائدة الرئيسية عند مستويات جد منخفضة، تكاد تنتهي إلى الصفر، وهو ما ساعدت عليه الوفرة المفرطة في الادخار العالمي. لقد كان من شأن تلك السياسات النقدية التوسعية أن أدت إلى زيادة الطلب على القروض لجميع الأغراض، بما فيها الاستهلاك.

7- عملية لحاق الاقتصاديات الناشئة بالاقتصاديات المتطورة

بدون شك فإن عملية اللحاق الجارية من قبل دول ناشئة للدول الرأسمالية المتقدمة، كفرضية مثبتة، هي من بين أهم العوامل المفسرة للاختلالات العالمية الكبرى؛ وهي مماثلة تماما لحالة لحاق الاقتصاد الأمريكي بركب اقتصاديات الدولة المتقدمة خلال الفترة المحصورة ما بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الثانية؛ وهي الفترة التي ظل خلالها ميزان التجارة الخارجية الأمريكي يسجل فائضا متناميا¹⁹. إن عوامل القوى العديدة التي تتوفر عليها دول ناشئة مثل الصين والهند، والتي من بين أهمها: تطور البحث العلمي والتكنولوجي، النمو الملحوظ للإنتاجية، وفرة القوة العاملة المؤهلة والرخيصة، والمستوى المرتفع لمعدل ادخار العائلات، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت القدرة الكامنة للنمو الاقتصادي للدول الناشئة تفوق بكثير نظيراتها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وهو ما يفسر المعدلات الكبيرة لنموها الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. إن عوامل القوة المذكورة التي تتمتع بها الدول الناشئة من شأنها أن جعلت منتجاتها تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة مكنتها من غزو الأسواق العالمية بنجاح، مما ساهم في تحقيق الفوائض الضخمة في حساباتها الجارية. بالتالي فإنه العامل الرئيسي المفسر للاختلالات التجارية فيما بين الدول الناشئة والدول الرأسمالية المتقدمة.

نخلص من خلال تناولنا لهذه العوامل المختلفة إلى نتيجة مفادها أنها جميعاً تفسر الاختلالات العالمية الكبرى، لكنها متفاوتة من حيث درجة الأهمية.

IV. المخاطر الكبرى التي تنطوي عليها الاختلالات العالمية

بداية ينبغي الإشارة إلى أن تطورات عجز الحساب الجاري الأمريكي مقابل الفائض الضخم التي تسجلها الحسابات الجارية لدول ناشئة، على رأسها الصين، شكلت ولا زالت تشكل التحدي الأكبر الذي يواجه قادة العالم. إن أهم مخطر تنطوي عليه هذه الاختلالات يتمثل في طبيعة كيفية تصحيحها ذات يوم²⁰؛ وهو أهم ما يشغل بال مسؤولي السياسات الاقتصادية لدول الاختلالات، وخاصة في دول العجز. بهذا الصدد، ينبغي أن نتساءل عن مدى ضرورة وأهمية تدخل السياسة في عملية التصحيح؛ بحيث يتم ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لامتصاص الاختلالات العالمية؛ وذلك في إطار من التعاون والتنسيق فيما بين دول الفائض ودول العجز. إنه السبيل الوحيد لامتصاص الاختلالات العالمية بأقل كلفة ممكنة. أما في حالة عدم تدخل السياسة واستمرار الاتهامات المتبادلة فيما بين دول الفائض ودول العجز، فإن الصراعات البينية ستحتدم مؤدية إلى تعمق الخلافات فيما بين الطرفين حول الأسباب والإجراءات التصحيحية؛ الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى ترك مهمة التصحيح لقوى السوق العنيفة. في هذه الحالة، ما هي طبيعة عملية التصحيح وما هي الانعكاسات المتوقعة على الاقتصاد العالمي ككل؟

مثلما سبقت الإشارة إليه، فإنه يوجد لدى بعض الاقتصاديين الأميركيين، وخاصة في دائرة صناعة القرار، ميل قوي للاعتقاد بأن نمو الإنتاجية الأمريكية هو قوي ومتين، وأن التضخم متحكم فيه، وأن النمو الاقتصادي القوي لفترة ما قبل الأزمة الراهنة كان معبراً عن قوة وسلامة أساسيات الاقتصاد الأمريكي، وعليه فإن أسباب عجز الحساب الجاري الأمريكي ترجع لعوامل خارجية كالتلاعب بأسعار الصرف والوفرة المفرطة في الادخار لدى دول الفائض. إذن فإن مسؤولية تصحيح الاختلالات لا تقع على عاتق السلطات الأمريكية. بالمقابل، يعتقد المسؤولون عن السياسات الاقتصادية في دول الفائض بأن أسباب الاختلالات تخص بلدان العجز بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن مسؤولية التصحيح

تقع عليهم. في الفترة الأخيرة أقدمت الصين على تصحيح سعر صرف عملتها، ولكن ليس بالقدر اللازم في نظر دول العجز. كما أنها لجأت اضطراباً تحت تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى تعزيز القدرة الاستيعابية لاقتصادها من خلال برنامج الإنعاش الذي بلغت قيمته حوالي 450 مليار يورو، ولكن بقدر غير كافي كذلك. إن الأمر لم يعد يقتصر فقط على الاختلاف وتبادل التهم فيما بين دول الفائض ودول العجز، بل تعداه ليصل إلى حد التحريض على الواجهة؛ وهو ما يفهم من بعض الأصوات الداعية الصيت التي أخذت في الآونة الأخيرة ترتفع في دول العجز محرضة على الحرب الاقتصادية²¹.

إن من بين المخاطر الكبرى التي تنطوي عليها الاختلالات العالمية هو أن استمرار العجز المتفاقم في الحساب الجاري الأمريكي من شأنه أن يؤدي مع مرور الوقت إلى تجاوز مخزون المديونية الأمريكية مستواه الحرج، أي حدود القدرة على تحملها؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع رغبة المستثمرين، وخاصة منهم الأجانب، في الأصول النقدية والمالية الأمريكية والإقدام على تصفيتها بقدر يززع الثقة فيها. إن تصفية الأصول المحررة بالدولار بالقدر وبالكيفية المذكورة ستؤدي حتماً إلى انهيار قيمة الدولار نفسه؛ ومن ثم حصول أزمة في الأسواق المالية العالمية غير مسبوقة من حيث درجة خطورتها؛ أي أنها ستكون وخيمة العواقب على الاقتصاد العالمي. إن المخاطر التي تنطوي عليها الاختلالات العالمية تحتم على دول الفائض والعجز، مهما كانت خلافاتها حول الأسباب والإجراءات اللازمة لامتناعها، التعاون والتنسيق من أجل رفع التحدي الكبير الذي يواجههم جميعاً.

V - رفع التحدي الكبير

في البداية، وخاصة قبل انفجار الأزمة في سبتمبر 2008، ينبغي الإشارة إلى فكرة هي على جانب كبير من الأهمية، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى نموذجها الرأسمالي بأنه الأنجع والأفضل عالمياً، ويكون على دول العالم كافة تبنيه باعتباره يقود الاقتصاد العالمي نحو مزيد من النمو والاستقرار. في واقع الأمر، ليس هناك ما يؤكد صحة هذه الفكرة. إذ أنه هناك نماذج رأسمالية مختلفة، ولكل منها خصوصياته، منها:

الرأسمالية الصينية والأمريكية اللاتينية والأوروبية الشمالية وغيرها. وعليه فلماذا تطالب الولايات المتحدة الأمريكية غيرها، كالصين مثلاً، بالقيام بإصلاحات اقتصادية محددة وفقاً لما يقتضيه تطور نموذجها الرأسمالي، وذلك على الرغم من تعارضها مع منطق تطور نموذج الرأسمالية الصينية. إنه من المنطقي أن ترفض الصين ذلك²²، بل وترفضه دول أخرى عديدة.

مهما كانت الاختلافات والخلافات حول النماذج الرأسمالية وحول السياسات الاقتصادية المنتهجة، فإنه في اعتقادنا ينبغي على السياسة أن تتدخل من أجل تحديد الإجراءات اللازم اتخاذها على مستوى العالم بصفة عامة، وعلى مستوى دول العجز والفائض بصفة خاصة، وذلك في إطار من التعاون والتنسيق بدلاً من الضغط والابتزاز. حسب تحليلنا للعوامل المفسرة للاختلالات العالمية الكبرى ينبغي على دول الفائض والعجز القيام بما يلي:

- ما يجب على دول العجز والفائض القيام به من أجل رفع التحدي الكبير
يجب على دول العجز والفائض أن تتوصل إلى توافق حول ضرورة تحديد التصحيحات التي تتطلبها أسعار الصرف، والإجراءات التي يجب اتخاذها بخصوص كل من القدرة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية ونظم التأمين الاجتماعي والتقاعد وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، بحيث يسمح تنفيذ هذه القواعد والإجراءات بالعودة بالاختلالات العامة إلى مستويات قابلة للتحمل²³. فيما يلي نتناول ما يجب على دول الفائض والعجز عمله وما يجب عدم عمله من أجل تحقيق الهدف المذكور:

1- نبذ النزعة الحمائية

إن أية محاولة لمعالجة العجز من خلال العودة إلى حماية الاقتصاد الأمريكي من شأنها أن تشكل خطراً كبيراً على نمو كافة اقتصاديات العالم، وذلك بسبب ردود الأفعال المماثلة والدخول في حرب تجارية واقتصادية خطيرة للغاية. إن النزوع للحماية الاقتصادية من طرف دولة العجز، أي الولايات المتحدة الأمريكية، حتى في حالة عدم الرد عليه بالمثل من

قبل الشركاء الاقتصاديين من شأنه أن يزيد من فائض الطاقات الإنتاجية في دول الفائض مثل الصين، ومن تم يضعف نموها الاقتصادي بل ودورها كأحد محركات النمو الاقتصادي العالمي، وهنا بالضبط تكمن الخطورة. بالمقابل فإن النزوع إلى الحماية لن يعزز النمو الاقتصادي الأمريكي بسبب كونها تضعف القدرة الشرائية والادخارية للعائلات الأمريكية.

2. المعالجة التدريجية

معالجة تدريجية تتم بالتعاون والتنسيق بين دولة العجز وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الفائض، أي الدول النفطية والناشئة وخاصة منها الصين. أما بخصوص معالجة العجز، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية تبني سياسة نقدية ومالية حذرة في تدرجها في التشدد، بحيث لا تتسبب في حدوث ارتقاء كبير في الطلب المحلي يكون من شأنه كبح النمو الاقتصادي العالمي.

أما بالنسبة للدول الناشئة، فعليها إعادة النظر في سياسة سعر الصرف من خلال استخدامها لاحتياطياتها من العملات الصعبة. أي أنها تتوقف عن دعمها للدولار وترك قيمته تنخفض، بحيث يزداد مستوى ادخارها. بالمقابل عليها أن تحرر تدريجياً أسعار صرف عملاتها، بحيث تسمح لها بالتحسن التدريجي، وبالتالي الحد من القدرات التنافسية لصادراتها، مما يساعد على زيادة الطلب المحلي وتقليص صادراتها؛ وهو ما سيساهم في تقليص الاختلالات، وفي نفس الوقت تنشيط آلية تعويض تراجع الطلب بين دول العجز ودول الفائض.

مثلاً سبقت الإشارة إليه بخصوص عدم عكس أسعار الصرف للأساسيات الاقتصادية في الدول الآسيوية، فإن تحسن قيمة اليوان مثلاً من شبه المؤكد أنها لن تؤدي إلى زيادة الواردات الصينية من دولة العجز بسبب التكلفة المنخفضة للمنتجات الصينية ووجود فائض في طاقاتها الإنتاجية. لكن من شأن التحسن في قيمة اليوان أنها ستؤدي حتماً إلى زيادة القدرة الاستيعابية المحلية، وفي ذلك تأثير إيجابي على الطلب العالمي وعلى الاختلالات العالمية الكبرى.

3- زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاديات الناشئة

إن بقاء معدلات الادخار الكلي في الدول الآسيوية الناشئة عند مستويات عالية جداً، - إذ أنها ظلت منذ 1990 تتراوح ما بين 30 و35%، ثم ازدادت لتبلغ حوالي 40% خلال عام 2005، وحوالي 50% في الصين، - لدليل على ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاديات هذه الدول، وهو عامل مفسر جزئياً للاختلالات العالمية الكبرى. إن إحراز أي توسع في القدرة الاستيعابية لهذه الدول يبقى مرهوناً بالنجاح في كل من تحسين القدرة الشرائية، وإصلاح كل من نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية في هذه الدول، وضمان الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية. كما أن تحسين القدرة الاستيعابية من خلال قناة الاستثمار سيتوقف على مدى النجاح في إصلاح المنظومة المالية، وخاصة منها النظام الائتماني باعتباره يؤثر مباشرة على تمويل الاستثمار، وخاصة الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة. قد تكون مساهمة التوسع في القدرة الاستيعابية للاقتصاديات الآسيوية في امتصاص الاختلالات العالمية بسيطة، لكنه يبقى مهماً باعتباره يضمن تعويض التراجع في الطلب في دولة العجز الناجم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الادخار؛ ومن ثم تعزيز دور القطب الاقتصادي الآسيوي كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي. خلاصة القول هي أن التوسع في القدرة الاستيعابية والاستثمار في التكنولوجيات المتطورة من شأنهما أن يحسنا من مستوى الإنتاجية، وهو ما يساعد على امتصاص الاختلالات العالمية.

4- الحد من العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية

بمجرد ما يتم تجاوز الأزمة العالمية الراهنة، يكون من اللازم على الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تقليص العجز في ميزانيتها الفيدرالية والعودة به إلى المستوى القابل للتحمل، وهو يقدر من قبل الخبراء بحوالي 2 أو 3%. لكن يبقى أن تحقيق مثل هذا الهدف في الأمد القصير صعب المنال إن لم نقل مستحيلاً، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- ما تتطلبه البرامج الفيدرالية للإنعاش الاقتصادي من أموال ضخمة من أجل تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة؛
- ما تتطلبه من تمويل كل من القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية والعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان؛

إذ لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنجح في تقليص العجز في ميزانيتها بالقدر المطلوب إلا من خلال إجراء تغييرات جذرية في كل من سياستها النقدية والمالية؛ ويبقى السؤال المطروح يتعلق بما إذا كان ذلك من شأنه أن يساهم في امتصاص جزء من عجزها الخارجي باعتباره التحدي المطلوب رفعه. تتمثل التغييرات الجذرية المذكورة في:

- زيادة الضرائب على الشركات، أي عكس السياسات الضريبية الأمريكية خلال السنوات السابقة عن انتخاب الرئيس أوباما؛

- في نفس الوقت، ضرورة انتهاج سياسة توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح كتلة الأجور، باعتبارهما السبيل الوحيد إلى زيادة القدرة على الاستهلاك والادخار في آن واحد؛ وهو ما يؤدي إلى اشتغال مبدأ التكافؤ الريكاردي *principe d'équivalence* de Ricardo، أي استجابة الادخار المحلي للتغير في عجز الميزانية العمومية؛
- انتهاج سياسة نقدية ليس فقط مشجعة للادخار العائلي بل ويكون كذلك من شأنها الحد من الاقتراض لأغراض الاستهلاك؛

ليس من الحتمي أن تؤدي هذه الإجراءات الهامة إلى التقليص بقدر متناسب في عجز الحساب الجاري الأمريكي لأن القدرة التنافسية للمنتوجات الأمريكية ضعيفة نسبيا مقارنة بمثيلاتها الآسيوية؛ كما أن استمرار أسعار النفط في الارتفاع لن يحول دون الزيادة الأمريكية في الطلب على النفط. في الأخير فإن معالجة عجز الميزانية بنجاح له تأثير محدود جدا على الاختلالات العالمية؛ أي أن مساهمة ذلك في رفع التحدي تبقى بسيطة

5- دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية

في اعتقاد بعض الاقتصاديين، تكتسي الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية أهمية قصوى بالنسبة لدول الفائض، لأن من شأنها أن تحسن من القدرات الحقيقية والكامنة لنموها الاقتصادي، ومن ثم فإنها قد تؤدي إلى المساهمة في امتصاص الاختلالات العالمية. إن إدخال إصلاحات هيكلية على أسواق العمل والمنتجات ورؤوس الأموال، من شأنها أن تؤدي إلى حصول تأثيرات متعارضة على الحساب الجاري، بل وتكون متباينة من دولة إلى أخرى في بعض الحالات²⁴. إن تحرير سوق العمل في دول الفائض بصفة عامة، سواء كانت ناشئة أو متطورة، من المنطقي أن يؤدي إلى زيادة في عرض العمل ومن ثم إلى

تخفيض الأجور؛ وكنتيجة لذلك تتحسن القدرة التنافسية للمنتوجات من السلع والخدمات مؤثرة إيجابا على الحساب الجاري لدولة الفائض. أي أن الإصلاحات الهيكلية لسوق العمل لا تساعد على امتصاص الاختلالات العالمية. أما تحرير سوق رؤوس الأموال فتأثيراته على الحساب الجاري تكون مختلفة من دولة إلى أخرى. في الوقت الحالي، بالنسبة للصين، يعتبر تحرير الصرف لأغراض العمليات الرأسمالية غير وارد. أما بالنسبة لليابان والاتحاد الأوروبي، فإن تحرير أسواق رؤوس أموالها من شأنه أن يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال إليها وبالتالي تتحسن قيمة العملة وتنخفض معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤدي منطقيا كذلك إلى التأثير سلبا على الحساب الجاري لدول الفائض، أي أنه سيؤثر إيجابا على الاختلالات العالمية. وأما تحرير سوق السلع والخدمات، أي إلغاء و/أو تخفيض أكثر في الحواجز الجمركية، فمن المنطقي أن يؤدي إلى تدفق المزيد من السلع والخدمات إليها، مما يؤثر سلبا على حسابها الجاري. بعبارة واحدة، فإن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في حد ذاتها هي مهمة وضرورية لأغراض أخرى، لكن ينبغي أن لا نعطيها أهمية أكثر مما تستحق.

VI- احتمال حصول مواجهة اقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

بطبيعة الحال، فإن الشيء المألوف في العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى غاية الآن، هو أن اختلالات موازين العمليات الجارية هي القاعدة، وأما توازنها فهو الاستثناء. والجدير بالذكر أن الاختلالات لم تكن تقلق القوى الاقتصادية الكبرى في العالم لأنها كانت تؤثر على موازن القوى لصالحها؛ بل أنها كانت تستغل أشد الاستغلال للضغط على ما كان يسمى بالدول النامية وإرغامها على التحول إلى اقتصاد السوق. إن ما يدعو للقلق الشديد في الوقت الراهن هو كون الاختلالات العالمية تعني بلدانا ناشئة وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية الكبرى في العالم وصاحبة أكبر العجوزات المتفاقمة.

في سياق تطور موازين القوى لصالح دول ناشئة، برزت ظاهرة اقتصادية جديدة هي في غاية الأهمية، تتمثل في عولمة أنشطة إنتاجية لمؤسسات اقتصادية تابعة لدول

ناشئة؛ الأمر الذي يقلق القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. من الأمثلة الحية على ذلك، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي مساعي شركة النفط الصينية cnook ابتلاع نظيرتها الأمريكية unocal، وذلك بحجة المساس بالأمن القومي الأمريكي. كما كان لمجلس الشيوخ نفس الموقف الرافض من مؤسسة "دبي للموانئ" وهي تسعى إلى الفوز بعقد إدارة موانئ أمريكية. بصفة عامة، وفي سياق مشابه، عبرت الدول الرأسمالية المتقدمة عن قلقها من بعض نوايا وممارسات صناديق السيادة التي تعود ملكيتها لمجموعة دول ناشئة²⁵، خاصة عندما يتعلق الأمر بقيام بعض مؤسساتها الاقتصادية العمومية بتدويل أنشطتها عن طريق ابتلاع مؤسسات غربية ذات تكنولوجيا حساسة. لذلك يرى بعض المفكرين بأن ظاهرة العولمة الاقتصادية تكون بذلك قد دخلت مرحلة جديدة، هي مرحلة تطور موازين القوى الدولية لصالح دول ناشئة، وهو ما يقلق القوى الاقتصادية الغربية.

إن عملية لحاق بعض الاقتصاديات الناشئة بركب القوى الاقتصادية الكبرى في العالم هو حقيقة وليس وهما؛ وهو ما تعبر عنه المعدلات الفارقة للنمو الاقتصادي الصيني. لقد بلغ متوسط معدل نموه خلال الفترة 1980-2005 ما لا يقل عن 9%²⁶ إذا افترضنا استمرار الاقتصاد الصيني في النمو بنسبة 6.5% كمتوسط للفترة 2010-2050، فإن الناتج المحلي الصيني، الذي بلغ عند نهاية 2007 حوالي 3765 مليار دولار مقابل 14000 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، سيبلغ مستوى الناتج المحلي الأمريكي عند نهاية الفترة، بافتراض أن متوسط معدل نمو الاقتصاد الأمريكي سيكون حوالي 3% خلال نفس الفترة. مع استمرار التفاقم في الميزان الجاري الأمريكي خلال العشرية الأخيرة، لينتقل من 1.5% إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية 1997-2007. أي تزايد العجز بحوالي 784 مليار دولار بالقيمة المطلقة، وهو عجز لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يتوقع بعض الاقتصاديين أن يقارب هذا العجز 1200 مليار دولار عند نهاية 2010. يقابل هذا التطور المذهل في عجز ميزان العمليات الجارية تطور كذلك مخزون صافي المديونية الخارجية الأمريكية من حوالي 9% عند نهاية 1999 إلى حوالي 35% عام 2007، وهو ما يقارب 3000 مليار دولار بالقيمة المطلقة؛ مع العلم أن هذا

المخزون استمر في الزيادة خلال السنوات المئوية، وهو مرشح للزيادة الكبيرة خلال السنوات القادمة. بعبارة واحدة، إنه تدهور المركز المالي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر ذو دلالات اقتصادية هامة. هنا ينبغي أن نتساءل عما إذا كان الاقتصاد الأمريكي قادراً فعلاً على تحمل المزيد من العجزات الجارية وقرينتها الديون الخارجية، وإلى متى يمكن أن يستمر ذلك، وما هي تداعياته على الاقتصاديات الأخرى؟ في تقديرنا إن هذا السؤال المركب مهم للغاية، وهو موضع انشغال المفكرين وصناع القرار على المستوى العالمي منذ بداية القرن الحالي. بصد الإجابة عنه، وحسب تيار نافذ في الأدبيات الاقتصادية، فإن الاقتصاد الأمريكي قادر على تحمل المزيد من العجز وما يترتب عنه من مديونية خارجية بسبب دور هذا البلد في النظام النقدي الدولي. فقاعدة الدولار *etalon dollar* هي أمر واقع تقبل به كل بلدان العالم بدون استثناء، بل فإن البلدان الناشئة تسعى إلى تكديس الدولارات كعملة عالمية في سبيل إنجاح استراتيجياتها التنموية الهادفة إلى إدراك ركب البلدان المتقدمة؛ كما وتقبل بلدان ناشئة مثل الصين عن وعي بأن يعيش الشعب الأمريكي فوق مستوى إمكانياته الاقتصادية لأن ذلك يشكل أحد عوامل استمرار النمو الاقتصادي الصيني وتطوره²⁷. ما يدعم هذه الأطروحة التي يتبناها اقتصاديون أمريكيون والكثير من صناع القرار في هذا البلد هو قناعتهم الراسخة بأن العجزات الجارية هي نتيجة لعوامل خارجية كالادخار المفرط في باقي العالم؛ وعليه فإن مسؤولية تصحيحها لا تقع على السلطات الأمريكية²⁸. هناك مبررات عدة للدفاع عن هذه الأطروحة تناولناها بشيء من التفصيل في المطلب المتعلق بأسباب الاختلالات العالمية. أما اقتصاديون آخرون وصناع القرار في العديد من بلدان العالم والمؤسسات النقدية والمالية الدولية فيرون بأن استمرار العجز وتفاقمه في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يستمر في الفترة الزمنية الطويلة بسبب كونه ينطوي على مخاطر ذات تداعيات جد خطيرة على الاقتصاد العالمي²⁹.

خلاصة ونتائج

من خلال الدراسة التحليلية التي يتضمنها هذا المقال، والمتعلقة بالعوامل الرئيسية المفسرة لظاهرة الاختلالات العالمية الكبرى، وما يترتب عنها من نتائج، نخلص إلى ثلاث نتائج هامة، وهي:

1- أن هذه الاختلالات الاقتصادية ليست سوى تعبيراً عن تطور موازين القوى الاقتصادية الدولية في المدى المتوسط نحو عالم متعدد الأقطاب، يكون أكثر توازناً واستقراراً من حالة التعددية القطبية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين. تعود ميزة الاستقرار والتوازن في موازين القوى الدولية مستقبلاً إلى كون القوى الصاعدة لا تقوم على الجانب العسكري وحده، مثلما كان الاتحاد السوفييتي سابقاً، بل وعلى الجوانب الأخرى، خاصة منها الاقتصادي.

2- إن النمو القوي الذي تعرفه اقتصاديات ناشئة ما هو إلا عملية لحاق دول ناشئة بالدول الكبرى. وعليه فإن تطور موازين القوى الدولية في الأمد البعيد سوف يستمر في صالح الأولى، وعلى حساب الثانية؛ وهو ما يعني أن مركز الثقل العالمي سوف ينتقل في المستقبل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى آسيا بزعامة الصين.

3- في المدى المتوسط وفي سياق عالمي يتميز بتزايد ندرة موارد الطاقة والمواد الأساسية، يبدو أن دخول القوى الناشئة في حروب نقدية اقتصادية مع القوى التقليدية أمر لا مفر منه، سيما وأنه من المستحيل استمرار تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي وانتشاره إلى دول أخرى ما لم يتم إيجاد حلول جذرية لمشكلة كل من المواد الأولية والطاقة غير القابلة للتجديد.

4- كما أن نمط استهلاك الطاقة الحالي لا يمكن أن يعمم على باقي بلدان العالم. فإذا تطورت الصين وأصبح لها نمط معيشة واستهلاك مطابق تماماً لنمط الولايات المتحدة الأمريكية حالياً فإن الصين سوف تتسبب في انبعاث كمية من غاز ثاني أكسيد الكربون يساوي ما يتسبب فيه سكان العالم أجمع في الوقت الراهن، وهو أمر لا تطيقه كرتنا الأرضية.

قائمة المراجع

- 1- M. Aglietta, Les déséquilibres financiers des états unis et la transformation du système monétaire international, pour la conférence internationale d'économie monétaire et financière, Strasbourg 16 -17 Juin 2005.
- 2 - P. Artus et Marie Paule Virard, le Capitalisme est en traîne de s'autodétruire, La Découverte, 2005.
- 3- A. Benassy _ Quèré, Ajustement et réponses de politiques économiques, www.univ-cefi.fr/MG/pdf/Benassy-Quéré.pdf., consulté le 5 Août 2008.
- 4- J. de Larosière, Réflexions sur les déséquilibres de l'économie mondiale, éditions Plon, Paris 2006.
- 5- J. de Larosière, Réflexions sur les déséquilibres de l'économie mondiale, www.asmp.fr/fiches_academiciens/textacad/larosiere/eurogroupe50_vienne.pdf. Consulté le 15 Juin 2009.
- 6- D. Dodge, Gouverneur de la Banque du Canada, devant le Canadien club of Toronto, Canada, 10 Octobre 2000.
www.bank-banque-canada.ca/fr/062005f.htm.
- 7A. Evans _ Prichard, La Chine surestime _ elle dangereusement sa puissance, Telegraph du 14 Mars 2010.
- 8-N. Ferguson, L'Amérique empire fragile, Los Angeles du 28 Février 2010.
- 9- R. de rato y Figaredo, Directeur général du FMI, cercle national des journalistes, Ottawa, Canada, 2 Juin 2005.
- 10- M. Kennedy et T. Slok, Réformes structurelles: Solution aux déséquilibres internationaux de paiements courants, revue économique de l'OCDE, n_41, 2005/2.
- 11- L. R. Klein, De quelques grands déséquilibres, http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/2042/8189/1/MURS_1988_12_79htm.
- 12- P. Krugman, La Chine piégé par le Dollar, New York Times du 2 Août 2009.

- 13 - P. Krugman, le jeu dangereux du yuan faible, New York Times du 16-Novembre 2009.
- 14-P. Krugman, Cours du Yuan: Le temps est venu de s'en prendre à la chine, New York Times du 14 Mars 2010.
- 15 - H. Liu, Krugman a tort de diaboliser la Chine, New Deal du 4 Janvier 2010.
- 16- O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, colloque international organisé par la Banque de France, Novembre 2005.
- 17- S. Johnson, la montée en puissance des fonds souverains, in finances & développement, Septembre 2007, pp.56 _†57Æ†
- 18- N. Roubini, le yuan pourrait-il remplacer le dollar ? New York Times, 14 Mars 2009.
- 19- Liu GE, Tribune: Le paradis perdu du plein emploi occidental à l'heure de la mondialisation, Global Times du 10 Janvier 2010.
- 20_ M. Aglietta et L. Berrebi, Désordres dans le capitalisme mondial, Jacob Odile, 2007.
- 21- C. Roberts Craig, les raisons du déclin de l'économie Américaine, http://contreinfo.info/article.php3?id_article=2564 consulté le 10 Octobre 2009.
- 22- C. Roberts Craig, Une économie Américaine en ruine, Counter Runch, 17 Avril 2010.

الهوامش :

- 1- P. Krugman, le jeu dangereux du yaun faible, New York Times du 16 Novembre 2009,
- H. Liu, Krugman a tord de diaboliser la Chine, New Deal du 4 Janvier 2010.
- 2-O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, colloque international organisé par la Banque de France, Novembre 2005.
- 3- Rodrigo de rato y Figaredo, Directeur général du FMI, Cercle national des journalistes, Ottawa, Canada, le 2 Juin 2005.
- O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, o.p.cité.
- 4- Idem.
- 5-P.Craig Roberts, les raisons du déclin de l'économie Américaine, http://contreinfo.info/article.php3?i_d'article=2564.consulté le 10 Octobre 2009.
- 6-- O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, o.p.cité.
- 7- Idem,
- 8-N. Roubini, le yuan pourrait-il remplacer le dollar ? New York Times, 14 Mars 2009.
- 9- A. Benassy – Quéré, Ajustement et réponses de politiques économiques, www.univ-cefi.fr/MG/pdf/Benassy-Quéré.pdf., consulté 5Aout 2008.
- J. de Larosière, Réflexions sur les déséquilibres de l'économie mondiale, éditions Plon, Paris 2006.
- J. de Larosière, Réflexions sur les déséquilibres de l'économie mondiale, [www.asmp.fr /fiches_academiciens/textacad/larosiere/eurogroupe50_vien-nepdf](http://www.asmp.fr/fiches_academiciens/textacad/larosiere/eurogroupe50_vien-nepdf). Consulté le 15 Juin 2009.
- 10-P.Craig Roberts, les raisons du déclin de l'économie Américain, o.p.cité.

- 11-P. Krugman, le jeu dangereux du yuan faible, New York Times du 16 Novembre 2009,
- 12-H. Liu, Krugman a tort de diaboliser la Chine, New Deal du 4 Janvier 2010.
- 13-O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, o.p.cité.
- 14- O. Issing, Le rôle de la politique macro économique face aux déséquilibres mondiaux, o.p.cité.
- 15- J. de Larosière, Réflexions sur les déséquilibres de l'économie mondiale, o.p.cité.
- 16 P.Craig Roberts, les raisons du déclin de l'économie Américain, o.p.cité.
- 17-O. Issing, Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux, o.p.cité.
- 18-P. Krugman, révolution inégalitaire en Amérique, New York Times du 18 Septembre 2007.
- 19 - أنظر الصفحة رقم 11 من هذه المقالة.
- 20- L. R. Klein, De quelques grands déséquilibres, http://documents irevues.insist.fr/bitstream/2042/8189/1/MURS_1988_12_79htm.
- 21- P. Krugman, le jeu dangereux du yuan faible, New York Times du 16 Novembre 2009,
- P. Krugman, Cours du Yuan: Le temps est venu de s'en prendre à la chine, New York Times du 14 Mars 2010.
- H. Liu, Krugman a tort de diaboliser la Chine, New Deal du 4 Janvier 2010.
- Liu GE, Tribune: Le paradis perdu du plein emploi occidental à l'heure de la mondialisation, Global Times du 10 Janvier 2010.
- 22-M. Aglietta et L. Berrebi, Désordres dans le capitalisme mondial, Jacob Odile, 2007.
- 23-P. Artus et Marie P. Virard, le Capitalisme est en traîne de s'autodétruire,

La découverte, 2005.

24- M. Kennedy et T. Slok, Réformes structurelles: Solution aux déséquilibres internationaux de paiements courants, revue économique de l'OCDE, n°41, 2005/2.

25-S. Johnson, la montée en puissance des fonds souverains, in finances & développement, Septembre 2007, pp.56 – 57.

26- M. Aglietta, Les déséquilibres financiers des états unis et la transformation du système monétaire international, pour la conférence internationale d'économie monétaire et financière, Strasbourg 16 - 17 Juin 2005.

27- بما أن النمو الاقتصادي الصيني تجره أساسا الصادرات، وبما أن سوق الولايات المتحدة الأمريكية تضمن للصين تصريف حوالي 25 بالمائة من صادراته فمن المنطقي أن تقبل الصين بأن يعيش المجتمع الأمريكي فوق إمكانياته الاقتصادية.

28- J. de Larosière, Quelques réflexions sur les déséquilibres mondiaux o.p.cité.

29 - P. Artus, o.p.cité.

- R. de Rato y Fiagaredo, Directeur général du FMI, www.imf.org/external/np/sepeech/2005/062005f.htm

- D. Dodge, Gouverneur de la Banque du Canada, devant le Canadien club of Toronto, Canada, 10 Octobre 2000. www.bank-banque-canada.ca/fr/062005f.htm.

1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	
8	
9	
10	
11	
12	
13	
14	
15	
16	
17	
18	
19	
20	
21	
22	
23	
24	
25	
26	
27	
28	
29	
30	
31	
32	
33	
34	
35	
36	
37	
38	
39	
40	
41	
42	
43	
44	
45	
46	
47	
48	
49	
50	
51	
52	
53	
54	
55	
56	
57	
58	
59	
60	
61	
62	
63	
64	
65	
66	
67	
68	
69	
70	
71	
72	
73	
74	
75	
76	
77	
78	
79	
80	
81	
82	
83	
84	
85	
86	
87	
88	
89	
90	
91	
92	
93	
94	
95	
96	
97	
98	
99	
100	